طالب «الصحة» بتخصيص مراكز صحية في كل محافظة للعمل على مدار اليوم

الحويلة يقدم اقتراحا بقانون لإقرار حقوق البدون المدنية والاجتماعية

محمد الحويلة

تقدم النائب محمد الحويلة باقتراح بقانون في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية، وتقدم باقتراح برغبة بان تقوم وزارة الصحة بإتخاذ الاجراءات اللازمة بتخصيص عدد من المراكز الصحية في كل محافظة للعمل على مدار اليوم وكذلك يومي الجمعة والسبت وأوقات العطل الرسمية.

ونص اقتراح البدون على : يمنح غير محددي الجنسية المشار إليهم بالمادة السابقة من هذا القانون بطاقة مدنية صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ويحق له بموجبها الحصول على الوثائق التي تكفل حقوقه المدنية والاجتماعية.

طالب المبارك بإيقاف كذبة التخصيص والإصلاح الاقتصادي

الموزري للوزير المرزوق: وقف تجاوزات النفط أو المساءلة السياسية

نفى النائب شعيب الموزري ان تكون له اي علاقة بقضية الانابيب النفطية، مؤكدا ان اطرافا متضررة من اعماله في لجنة حماية الاموال العامة هي التي تحاول اقحامه في هذه القضية. وقال الموزري في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أنه تم اقحامه وشركات أشقائه في قضية الانابيب النفطية، علما أن هناك 16 شركة معلنة مشاركة في هذه المناقصة ولا صلة لدينا فيها، موضحا أنه تم تأهيل خمس شركات ليس لي أو أشقائي أي علاقة بها. وقال الموزري: ان شركات أشقائي أساسا غير مشاركة لكنها محاولة من بعض المتضررين من أعمال لجنة حماية الاموال العامة التي أترأسها ومحاولة لإبعاد هذه القضية عن اللجنة في حال تم طلب التحقيق فيها.

وأشار إلى حساب في تويتر باسم (الجلاد) تغريداته من العاصمة ومن مطار الكويت ومجلسي الامة والوزراء ومن منطقة الوزارات وأعتقد أنكم تفهمون هذا الأمر بكل وضوح، وقال لن أدخل في أمور شخصية لمن يسمي نفسه الجلاد بما في ذلك منزله الذي يغرد منه في قرطبة و22 حسابا وهميا يعود إلى 4 نساء و6 مسؤولين والبقية أتباع و2 من عائلة الموزري، متمنيا من «الجلاد» أن ينتبه كي لا أجلده وأطلع كل شيئ عنه.

وقال « كل واحد يأخذ حريته في النقد ولن أرفع أي قضية ضد من ينتقدني لكن وزير النفط الذي أحترمه لم يحرك ساكنا تجاه الفساد في المؤسسات والشركات النفطية ولم يحرك ساكنا تجاه التعسف الذي يتعرض له الكويتيون وانهاء عقد بعضهم في نقطة الارتباط وأقول للوزير «أتمنى أن تنتبه لكل شيء فأنا لدي علم بما دار في اجتماعات القيادات النفطية فتأكد من إجاباتك على أسئلتي فإن كانت غير صحيحة فأنت تتحمل المسؤولية».

وأشار إلى مشروع البيوت الجديدة لشركة النفط وتعليمات الرئيس التنفيذي للموظفين «التي أعرف تفاصيلها ولن تنطلي علي» وهذا المشروع الذي مساحته 100 متر بمبلغ 131 ألف دينار وتقول في الاجتماع «خلنا نحطها على البنية التحتية»، وقال الموزري «يا وزير النفط ستتحمل المسؤولية السياسية والجنائية عن تصرفات القيادات النفطية ومن يزودك بمعلومات خاطئة».

وقال للرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت «اعرف قيمة القرقور» وأقول لنائب الرئيس للشؤون الادارية «لا تبحث كثيرا فأنا مستعد لتزويدك بأي معلومات»، وأقول لوزير النفط «أتمنى أن لا أضطر أخلي سواكنك تتحرك».

وتطرق الموزري إلى المساعدات التي تم قطعها عن الكويتيات داعيا وزيرة الشؤون للإلتفات إلى العبث الممارس على ذوي الإحتياجات الخاصة وعلى مستحقي المساعدات، فإذا قبلت هذا الوضع فهذه كارثة.

مضيفا « يا وزير الداخلية لا تلعب معي فأنا لست من ربعك ولن يدافع ربعك عنك إذا حاولت أن تلعب معي».

ورأى الموزري أن أمس الثلاثاء ويفترض أن تعقد جلسة لمجلس الأمة فالمادة 71 من اللائحة تنص على عقد الجلسات كل ثلاثاء وأربعاء من كل اسبوعين لكن الرئيس خالف اللائحة بتعمد بمد فترة الاجازة إلى 31 الجاري ولم يحترم هذه المادة، طق المطرقة ومشى وهذا ما لا يملكه الرئيس لان القرار قرار المجلس فيما يخص الاجتماعات، كما خالف الرئيس المادة 123 من اللائحة، إذ أن على الرئيس ادراج الاسئلة في الجلسة التالية لابلاغ الوزير المعني فأنا قدمت أسئلة ولم تدرج في الجلسة السابقة، وهذه سلوكيات في محاولة للعودة للنهج السابق. وتابع الموزري مخاطبا الغانم : تصريحك أمس أن بعض النواب طلبوا مقابلة الامير لا يمكن قبوله لا منك ولا من غيرك، وباب سمو الامير مفتوح لكل مواطن ونائب، إلا إن كنت تريد إيصال رسالة أن لا أحد يملك مقابلة الامير إلا عن طريقك ففي ذلك كارثة ولا يمكن أن نقبل هذه الرسالة منك، وأتمنى أن تعمل وفقا للوائح ووفقا لسلطاتك ولا تتجاوزها، وأبلغك شخصيا أن موظفي الأمانة العامة يعملون للمجلس وليس لشخصك وأي مسؤول في الامانة يحاول التدخل في عمل الاعضاء سيكون الرد عليك أنت لأن المجلس للأمة وأنت مسؤول عن إدارته وإذا تكررت هذه الأخطاء وحاولت الأخ مرزوق أن تعيد نهجك السابق فأنا أقول لك رسالة واضحة لا نفوذك ولا مالك ولا أدواتك السياسية والاعلامية مجتمعة أو منفردة ترهبني وراح أتصدى لك في اي مخالفة أو تجاوز ويجب أن ترجع للائحة وتعمل وفقا لها وأتمنى أن تصله الرسالة. ووجه الموزري رسالة لرئيس الحكومة قائلا» أوقفوا كذبة التخصيص والاصلاح الاقتصادي فما يحصل حقيقة هو نهج استمرار الفساد الذي لا يمكن أن يصلح الدولة فثروات البلاد التي تريدون بيعها أمر غير مقبول، والاجتماعات الجانبية التي تتم لبعض النواب مع رئيس الحكومة او أي وزير لا يمكن أن نقبله فكل النواب يمثلون الأمة والإجتماعات يجب أن تكون في قاعة عبد الله السالم أو مكتب المجلس ولا يمثلني أي اجتماع خلاف ذلك لأي نائب أو مجموعة نواب سواء مع رئيس الحكومة أو أي وزير، وعلى النواب أن يدركوا أن مثل الاجتماعات لا تتعلق بالمصلحة العامة بل هي محاولة لتمزيق وحدة الكلمة بين النواب. وختم الموزري مخاطبا الشعب الكويت بقوله: إن شاء الله أكون ذرى المظلوم وكذلك النواب فالظلم انتشر في كل مكان ووصل قبالة المجلس حيث اعتصم من قطعت عنهم المساعدات بسبب بعض المسؤولين في وزارة الشؤون وبعض الادارات الاخرى التابعة للوزيرة.

الموزري يصرح للصحافيين

الرئيس الغانم خالف اللائحة بقراره مد فترة الإجازة إلى 31 الجاري

البابطين: لنا إجراءات إذا شطبت محاور من استجواب وزير الإعلام والشباب

المطير: على الحمود صعود منصة الاستجواب

محمد المطير

البابطين مصرحا في مجلس الأمة امس

توالت ردود الافعال النيابية على تقديم وزير الاعلام وزير الدولة لشئون الشباب الشيخ سلمان الحمود طلب استيضاح حول استجوابه، وأكد النائب محمد المطير بان الاستيضاح الذي تقدم به وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب ما هو الا تسويف للقضايا يضاف لسجله، مشددا على ضرورة ان يتحمل الحمود مسؤوليته السياسية ويصعد منصة الاستجواب لا ان يهرب من الباب الخلفي.

واستغرب المطير ما أتى بالاستيضاح من ادعاء الوزير بان صحيفة الاستجواب تحمل معلومات مغلوطة ومبنية على غموض وشوائب دستورية، وعن من هم القيادين الذي نفعهم بعقود تجارية على حساب المال العام والشركات التي تعاقد معها لتحسين صورته وضرب خصومه، مطالبا الحمود بان يكون متناغم مع نفسه وتصريحه الذي بين من خلاله ان الاستجواب فرصته ليكشف الحقائق لابناء الشعب الكويتي، لاسيما ان اجتماع مجلس الوزراء بين اطمئنانه لموقف الوزير من المساءلة السياسية.

وقال المطير ان الشعب الكويتي ينتظر إيضاح الحقائق وهذه أمانة يحب ان تتحقق وسوف نرفض اي تأجيل للاستجواب، مشيرا ان الاستيضاح احد أساليب اللعب على عامل الوقت وطول الامد وهذا لن يجدي نفعا لان الشارع الرياضي الكويتي يريد طَي هذا الملف الذي طال أمده بشكل غير معقول، لذلك على الحمود ان يفند ما تضمنته صحيفة الاستجواب ويتسع صدره لما قد يسمعه وما سيحصله!!

من جانبه اعتبر النائب عبدالوهاب البابطين أن طلب وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب استيضاحا حول استجوابه حق مشروع وأنه جار العمل على إعداد الردود وتسليمها الوزير. وأوضح البابطين أنه ليس لأي من المستجوبين ولا الوزير المستجوب الحق في تصنيف الاستجواب من حيث دستوريته مؤكدا أن السعي لإجهاض المساءلة السياسية أمر غير مقبول. وشدد على ضرورة صعود الوزير المنصة أولا ومن ثم يرفض الإجابة على ما يراه غير دستوري مؤكدا أن المساءلة ستكون ناعمة بأخلاقها وقاسية بمستنداتها، وأنه سيتخذ إجراءات في حال شطب بعض المحاور.

توجد 9 مشاريع لبناء مدارس ومراكز تدريبية لم يتم الصرف عليها

عبد الصمد: تراجع في جودة مخرجات التعليم رغم صرف 15 مليار دينار على «التربية» خلال 10 سنوات

ربيع سكر

ناقشت لجنة الميزانيات الحسابَ الختامي لوزارة التربية للسنة المالية 2015/2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه، بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في تصريح صحافي عقب الاجتماع، فيما يخص إدارة التدقيق الداخلي، فعلى الرغم من بدء الوزارة مؤخرا باتخاذ إجراءات لتسوية عدد من ملاحظاتها المسجلة من قبل الأجهزة الرقابية، إلا أنه لا بد من الإسراع في إنشاء إدارة للتدقيق الداخلي وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية.

وأضاف أن إدارة التدقيق الداخلي يجب أن يكون لها دور موازٍ مع الجهات الرقابية والتعاون معها لتدارك الملاحَظات قبل وقوعها، كما أشاد ديوان الخدمة المدنية بانخفاض ملاحظات شؤون التوظف مقارنة بالسنوات السابقة، وأن اللجنة بصدد متابعة جميع التقارير الرقابية أولا بأول.

وفي شأن جودة التعليم قال عبدالصمد إن اللجنة بينت قلقها من تراجع جودة مخرجات التعليم الكويتي وتذيلها لمراكز متأخرة في تقييمات التقارير والاختبارات الدولية، رغم تنامي الإنفاق سنويًا في المجال التعليمي.

ولفت عبد الصمد إلى أن هذا التراجع يأتي رغم صرف أكثر من 15 مليار دينار على وزارة التربية وحدها على مدى العقد الأخير وتحقيقها نتائج متواضعة دون الطموح المرجو.

وأكد ضرورة الدفع نحو تبني رؤية إصلاحية للعملية التربوية تكون فيها وزارة التربية شريكا أساسيًا وتفعيل المشاركة المجتمعية للنهوض بجودة التعليم خاصة في ظل تغير القيادة العليا للوزارة.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

وطالب عبد الصمد وزارة المالية بتقييم كفاءة الإنفاق في المجال التربوي وغيرها من المجالات، خاصة بعد الانتقال فعليًا إلى نظام جديد في الميزانية ودخوله عامه الثاني في التطبيق.

وشدد على أهمية مساهمة هذا النظام الجديد في رسم السياسة العامة للدولة كما هو مخطط له، مؤكدا استعداد اللجنة لتبني أي متطلبات تشريعية تساهم في الارتقاء بالعملية التربوية.

وطالب بإعادة النظر في آلية اختيار المعلمين الوافدين والتوجه لسد النقص في الكادر التعليمي وذلك بفتح المجال بشكل أوسع لغير محددي الجنسية لدخول الجامعات وتوجيهم للتخصصات النادرة كالفيزياء والرياضيات وغيرها، لاسيما أصحاب التقديرات العالية وكونهم جزءا من النسيج الاجتماعي.

ورأى عبد الصمد أن توظيف غير محددي الجنسية قد يسهم في التقليل من ظواهر باتت ترهق كاهل الأسر كالدروس الخصوصية مثلا.

وفي شأن التوسع بالدراسات الاستشارية، قال عبد الصمد إنه بالرغم من وجود المركز الوطني لتطوير التعليم التابع لإشراف الوزير مباشرة والذي يفترض منه القيام بالدراسات اللازمة لتطوير قطاع التعليم، إلا أن الوزارة أصبحت تتوسع مؤخرا بالصرف على الدراسات والاستشارات التعليمية.

وكشف عبد الصمد عن صرف ما يقارب 8 ملايين دينار في السنوات الأربع الماضية، مضيفا أنه سيتم صرف 35 مليون دولار لصالح البنك الدولي لدراسة المرحلة الثانية لتطوير التعليم في الكويت.

ورأى أن هذه الأمور أصبحت بحاجة إلى إعادة نظر حقيقة لمعرفة مدى فاعلية هذه الدراسات بشكل عام وإعادة رسم دور المركز بما يوافق الغرض من إنشائه، لاسيما في ظل وجود 167 مستشارا غير كويتي تتحمل الخزانة العامة قيمة رواتبهم ومزاياهم.

وفيما يخص العقود قال عبد الصمد إن كلًا من وزارة المالية وديوان المحاسبة أوضحا أن الوزارة تعاني مشكلة حقيقية في مجالي المشاريع الإنشائية وعقود صيانة المدارس وأن الجهاز الإشرافي في الوزارة غير قادر على التعامل مع تلك المشاريع مع كثرة تعثرها.

وكشف عبد الصمد عن وجود 9 مشاريع خاصة ببناء المدارس والمراكز التدريبية لم يتم الصرف عليها إطلاقا، ومنها على سبيل المثال وجود تفاوت ملحوظ في إنجاز الحزمة التعاقدية الواحدة لبناء 5 مدارس في منطقة الفروانية.

وأضاف: تم الانتهاء من مدرسة واحدة فقط، في حين أن مدرستين ما زالتا في طور الترسية، ومدرستين أخريين لم تنته أخذ موافقة الجهات الرقابية عليهما، ويفترض إنجاز هذه الحزمة في توقيت واحد.

ورأى عبد الصمد ضرورة تعديل الهيكل التنظيمي للوزارة، بما يناسب توسع وكبر حجم الوزارة سنويًا، لاسيما أنها تفيد بأن تجربتها في إعطاء استقلالية للمناطق التعليمية أدت إلى نتائج جيدة في رفع مستوى إنجاز المشاريع.

واختتم عبد الصمد تصريحه بالقول إن اللجنة وجهت بضرورة هيكلة الوزارة بما يناسب تحدياتها ورفع كفاءة قطاعاتها المعنية بإدارة وتنفيذ العقود، بعد أخذ موافقات الجهات الرقابية على تغيير الهيكل التنظيمي في حال الحاجة إلى ذلك والالتزام بتوجيهاتها فيما يتعلق بتصويب جوانب القصور.

وزير المالية طلب أسبوعين مهلة للرد

الهاشم: الحكومة ترى عدم دستورية مقترح إلغاء زيادة أسعار البنزين

اجتماع اللجنة المالية بحضور الوزير الصالح أمس

ربيع سكر

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية تعديل قانون الرسوم على المرافق والخدمات الحكومية بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح. وقالت مقررة اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم إن وزير المالية اعتبر مقترح إلغاء زيادة أسعار البنزين غير دستوري وطلب مهلة أسبوعين لإعداد الردود وأنه لم يتم التطرق لتعديل الوثيقة الاقتصادية في الاجتماع.

وأضافت أن الحكومة مازالت غير قادرة على تحديد مسار واضح للإصلاح الاقتصادي وأن تحديد المسار سيكون صعبا في ظل تقاعسها عن تحصيل الغرامات ووقف هدر المال العام. وقالت الهاشم: إن الحكومة تركت المحاور الثلاثة الأولى من وثيقة الإصلاح وذهبت إلى المحور الرابع بفرض الزيادات على المواطن في حين أن العدالة الاجتماعية هي الأساس كما أن جيب المواطن خط أحمر.

وكشفت عن دعوة وزارة الكهرباء والماء في الاجتماعات المقبلة للتعرف على استعداداتهم لعدم انقطاع الكهرباء في الصيف المقبل وتطورات مشاريع إنشاء المحطات الكهربائية.

اللجنة تستكمل اليوم التحقيق في تجاوزات «كي جي ال»

«حماية الأموال»: سندعو كافة الأطراف للوصول الى الحقيقة في «الحيازات الزراعية»

جانب من اجتماع لجنة الاموال العامة

اكد مقرر لجنة حماية الأموال العامة النائب عبدالوهاب البابطين ان اللجنة اجتمعت امس الاول بصفتها لجنة تحقيق في ملف الحيازات الزراعية، مع قياديين في الهيئة العامة لشؤون الزراعة. وقال البابطين في تصريح للصحافيين بمجلس الامة امس : هناك معلومات لا تزال غير واضحة ويجب ان نتابع البحث في هذا الملف ونحاول استكماله بصورة كاملة لافتا الى ان اللجنة ستدعو اطراف في وزارة التجارة وأطراف أخرى للوصول الى الحقيقة.

وأضاف البابطين ان اللجنة ستجتمع غدا لاستكمال التحقيق في شبهة التجاوزات لشركة كي جي ال على المال العام، لافتا الى ان هناك اطراف متضررة تحاول التأثير على سير التحقيقات في اللجنة. ولفت الى ان اللجنة سترفع تقارير الى المجلس بطلب الاحالة الى النيابة، ومن ثم النيابة هي من توجه الاتهامات وليس اللجنة.

نظرا لأن أغلب الحالات مرتبطة بسداد قروض بنكية ولديها التزامات أسرية

حماد يقترح بقانون استمرار صرف المساعدات الاجتماعية للكويتية التي تعول أبناءها من غير كويتي

تقدم النائب سعدون حماد باقتراح بقانون في شأن المساعدات العامة لضمان استمرار المساعدات لأسر والأفراد الكويتيين والكويتية التي تعول أبناءها من غير كويتي ولمن يبلغ سن الشيخوخة.

ونص الاقتراح كالتالي : يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة (2) من القانون رقم (12) لسنة 2011 المشار إليه النص الآتي : « تسري أحكام هذا القانون على الأسر والأفراد الكويتيين والكويتية التي تعول أبناءها من غير كويتي، كما تسرى على من يبلغ سن الشيخوخة والفئات الأخرى التي يصدر بتحديدها وبيان ضوابط وشروط استحقاقها للمساعدة مرسوم أميري.»